



The Impact of Forensic Accounting and Corporate Governance on Enhancing Accounting Transparency

Lecturer \ Hanan Salih Jabur

Administrative Technical Institute | South Technical University | Iraq

Received:

24/07/2025

Revised:

04/08/2025

Accepted:

26/08/2025

Published:

30/08/2025

* Corresponding author:
hanan.jabur@stu.edu.iq

Citation: Jabur, H. S. (2025). The Impact of Forensic Accounting and Corporate Governance on Enhancing Accounting Transparency. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(8), 111 – 126.

<https://doi.org/10.26389/AISRP.J260725>

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The aim of this research was to study the impact of forensic accounting and corporate governance principles. The relationship between the application of forensic accounting and corporate governance and their role in enhancing accounting transparency was analyzed. This was measured through the accuracy of accounting information, adherence to accounting standards, and full disclosure. Data was collected through a questionnaire that included 104 participants consisting of a sample of academics, accountants, and internal auditors at the General Company for Petrochemical Industries, as well as a sample of external auditors. Data was analyzed using statistical methods such as (Pearson's correlation coefficient and simple linear regression). The results showed that forensic accounting and governance play a significant role in enhancing transparency in accounting information. A strong significant relationship was found between the application of forensic accounting and governance and the accuracy of accounting information, with an impact coefficient of 0.917; compliance with accounting standards, with an impact coefficient of 0.872; and full disclosure, with an impact coefficient of 0.904. Based on these results, the researchers recommend strengthening the role of forensic accounting and governance by implementing legislation, improving the level of professional training, and activating the role of regulatory bodies to ensure compliance with governance standards and achieve accounting transparency.

Keywords: Forensic Accounting, Corporate Governance, Accounting Transparency.

أثر المحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في تعزيز الشفافية المحاسبية

المدرسة / حنان صالح جبر

المعهد التقني الإداري | الجامعة التقنية الجنوبية | العراق

المستخلص: هدف البحث إلى دراسة تأثير المحاسبة القضائية ومبادئ حوكمة الشركات، حيث تم تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة القضائية والحكمة ودورهما في تعزيز الشفافية المحاسبية، وتم قياس ذلك من خلال دقة المعلومات المحاسبية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، وتحقيق الأفصاح الكامل. تم جمع البيانات عبر استبيان شملت 104 مشارك مكونة من عينة من الأكاديميين والمحاسبين والمدققين الداخليين في الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية وأيضاً عينة من المدققين الخارجيين، وتم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية مثل (معامل ارتباط بيرسون ،الانحدار الخطى البسيط)، أظهرت النتائج أن للمحاسبة القضائية وتطبيق الحوكمة دوراً مهماً في تعزيز الشفافية في المعلومات المحاسبية، حيث وُجدت علاقة معنوية قوية بين تطبيق المحاسبة القضائية والحكمة ودقة المعلومات المحاسبية بمعامل أثر بلغ (0.917)، والالتزام بالمعايير المحاسبية بمعامل أثر (0.872)، والإفصاح الكامل بمعامل أثر (0.904) بناءً على هذه النتائج، توصي الباحثتان بضرورة تعزيز دور المحاسبة القضائية والحكمة من خلال تطبيق التشريعات، وتحسين مستوى التدريب المهني، وتفعيل دور الجهات الرقابية لضمان الامتثال لمعايير المحوكمة وتحقيق الشفافية المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية ،الحكمة المؤسسية ،الشفافية المحاسبية .

المقدمة

تعتبر الحكومة المؤسسية من المفاهيم الجوهرية التي تعزز الشفافية والنزاهة في القوائم المالية، مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركات، نظراً لتعقيدات البيئة المالية وايضاً الاقتصادية أصبح دور المحاسبة القضائية ضرورياً لضمان الامتثال للمعايير القانونية والمالية، حيث تسهم في تعزيز كفاءة الرقابة المالية وتحقيق العدالة بين الأطراف المعنية بالشركات، يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير كل من المحاسبة القضائية والحكومة في تحقيق الشفافية المحاسبية، من خلال التركيز على الدقة المحاسبية، الالتزام بالمعايير المحاسبية، وتحقيق الإفصاح الكامل، تمثل إشكالية البحث في التحديات التي تواجه المؤسسات العراقية بسبب نقص الكفاءات المحاسبية والرقابية القادرة على تطبيق مبادئ الحكومة بفعالية، مما يستدعي تعزيز المحاسبة القضائية كوسيلة لدعم الشفافية والإفصاح المالي. وقد تم صياغة فرضية رئيسية وهي وجود تأثير لتطبيق المحاسبة القضائية وتفعيل دور الحكومة المؤسسية في تحقيق الشفافية المحاسبية، تم جمع البيانات باستخدام استبانة وزعت على 104 مشاركين من الأكاديميين والمحاسبين والمدققين الداخليين في الشركة العامة للصناعات البتروليكية وأيضاً عينة من المدققين الخارجيين ، وتم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية مثل معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط. أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين تطبيق المحاسبة القضائية وتعزيز مبادئ الحكومة في تحقيق الشفافية المحاسبية، حيث تبين أن المحاسبة القضائية تسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر المالية، وزيادة ثقة المستثمرين، بناءً على هذه النتائج، يقدم البحث توصيات لتعزيز دور المحاسبة القضائية في المؤسسات العراقية، من خلال تطوير التشريعات المحاسبية، وتعزيز التدريب المهني، وتفعيل دور الجهات الرقابية لضمان تطبيق مبادئ الحكومة، مما يبرز أهمية اعتماد المحاسبة القضائية كأدلة أساسية لتعزيز الشفافية.

الفصل الأول : منهجة البحث**اولا: مشكلة البحث**

تمثل إشكالية البحث في التحديات التي تواجه المؤسسات العراقية نتيجة نقص الكوادر المحاسبية والرقابية المؤهلة علمياً وعملياً، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية غير شفافة وغير معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، وهنا يتجلّى الدور التكاملي للمحاسبة القضائية والحكومة في تعزيز الشفافية المحاسبية.

ثانيا: فرضيات البحث

(يوجد اثر ذو علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية وتفعيل دور الحكومة المؤسسية في تحقيق الشفافية المحاسبية)، والتي تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد اثر ذو علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية وتفعيل دور الحكومة المؤسسية، في تحقيق دقة المعلومات المحاسبية.
2. يوجد اثر ذو علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية وتفعيل دور الحكومة المؤسسية، في الالتزام بالمعايير المحاسبية.
3. يوجد اثر ذو علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية وتفعيل دور الحكومة المؤسسية، في تحقيق الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية .

ثالثا: أهداف البحث

1. تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية كحقل جديد في المحاسبة.
2. بيان مفهوم وأساليب وآليات الحكومة المؤسسية.
3. تسليط الضوء على الدور التكاملي للمحاسبة القضائية والحكومة في تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية .

رابعا: أهمية البحث

تكمّن أهمية الموضوع في تعزيز الشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية، حيث تلعب هذه العناصر دوراً حيوياً في اتخاذ قرارات حاسمة من قبل مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا داخليين أو خارجين، بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاسبة القضائية وحكومة المؤسسات تسهمان بشكل كبير في تحقيق مستوى عالٍ من الشفافية في المجال المحاسبي.

خامسا: عملية جمع البيانات

تم اعتماد الأسلوب الاستقرائي من خلال الاستفادة من الأبحاث والدوريات المتاحة على الإنترنت، والتي تتميز بثرائها في مجال البحث، على الصعيد العملي، تم تحليل البيانات باستخدام استبيان تم توزيعه على عينة من الأكاديميين العراقيين والمحاسبين والمدققين الداخليين في الشركة، وقد تم توزيع 104 استبيانات، جميعها صالحة لأغراض التحليل.

الدراسات السابقة العربية

1. عبد، فضل الله احمد (2021) (المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق الشفافية وجودة القوائم المالية)
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية في تعزيز الشفافية وجودة القوائم المالية في كل من المصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل، تم استخدام استبيان وزعت على 30 محاسبًا لجمع البيانات، من النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن المحاسبة القضائية تعتبر أداة أساسية للجهات الرقابية في تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية. كما أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع قانوني يحدد مسؤوليات المحاسبة القضائية في المحاكم والهيئات الرقابية.
2. ابو العلا & محمد عبد العزيز محمد. (2025). (أثر قدرة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية الدور التكاملي للمحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)
هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تعزيز فعالية المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، مما يسهم في تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية. تم استخدام استبيان لجمع البيانات، حيث تم توزيعه على عينة من المحاسبين الأكاديميين وطلبة الدراسات العليا، وتم تحليل 119 استبيان صالحة. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للمحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية، مع وجود علاقة تكاملية بينهما. توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في مجالات المحاسبة والتدقيق، وتعزيز دور المحاسب القضائي في المؤسسات لدعم حوكمة الشركات.
3. وليد حسين حسن حسين (2025). (أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة معلومات التقارير المالية (دراسة على بعض المصادر والمؤسسات السودانية بولاية البحر الأحمر وكأسلا)
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير آليات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة التقارير المالية، مع التركيز على أهمية جودة المعلومات المحاسبية. استخدمت الدراسة متغيرات استقرائية وتاريخية ووصفية تحليلية، تم توزيع 150 استبيان صالحة للتحليل على المحاسبين العاملين في بعض المصادر والمؤسسات السودانية. أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية، وأن تطبيق آليات الحوكمة يسهم في تعزيز جودة المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة تطبيق حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال السودانية.
4. البالوي ، سوسن عبد طاهر 2023 (أثر المحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات العراقية)
هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير المحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في تقليل الفساد المالي والإداري. تم استخدام المنهج الوصفي، وتم توزيع استبيان على عينة مكونة من 120 فرداً. أظهرت النتائج أن المحاسبة القضائية تقدم أدوات وإجراءات تمكن المحاسب القضائي من تتبع واكتشاف حالات الغش التي تمارسها المؤسسات العراقية. كما أكدت الدراسة على الدور الفعال للحكومة في تقليل الفساد المالي والإداري. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المحاسبين القضائيين في معالجة حالات الفساد، بالإضافة إلى تعزيز التزام المؤسسات بآليات الحكومة، وتأسيس مراكز تدريبية لتأهيل المحاسبين في أساليب المحاسبة القضائية.

الدراسات السابقة الأجنبية

1. Ali, N., & Khan, K. I (2022) governance Corporate, financial accounting information and control mechanisms: a way to combat corruption.
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية المالية وآليات الرقابة كوسائل للحد من الفساد. استخدمت الدراسة بيانات المحاسبة المالية المعلنة بطرق مباشرة وغير مباشرة، وخلصت إلى أن آليات الرقابة المؤسسية تعد من أكثر الأدوات فعالية في تقليل الفساد المالي، مما يسهم في الحصول على معلومات موثوقة تستند إلى بيانات شفافة. كما أظهرت النتائج أن آليات حوكمة المؤسسات يمكن أن تساهم في الحد من جرائم الرشوة والاحتيال من خلال ردع الفساد المالي. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المؤسسات بتطبيق آليات حوكمة بشكل فعال
2. Ghader, M. Y., & Abd Alhusyn, S. H.(2022) The Role of External Oversight Bodies in Curbing Financial and Administrative Corruption
هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الهيئات الخارجية، مثل المحاسبة القضائية وديوان الرقابة المالية، في مكافحة الفساد المالي. استخدمت الدراسة استبياناً تم توزيعها على عينة مكونة من 114 موظفاً في ديوان الرقابة المالية، أظهرت النتائج أن لهذه الهيئة الرقابية تأثيراً ملحوظاً في تقليل أساليب الفساد المالي والإداري. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الرقابة الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير مهارات وتدريب مراقبين ديوان الرقابة المالية، مع سن تشريعات فعالة للحد من الفساد بجميع أشكاله.

مساهمات الدراسة الحالية

تميّزت الدراسات بأنّها تم تطبيقها في بيئة مختلفة تماماً عن الدراسات السابقة ، حيث حاولت الباحثة دراسة الحكومة المؤسّسة ودور المحاسبة القضائية كهيئة مستقلة في تحقيق الشفافية المحاسبية، مما ساهم في إثراء البحث الأكاديمي بدراسة حديثة في البيئة العراقية.

الفصل الأول

المبحث الأول : المحاسبة القضائية

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية

ظهور الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية وانهيارات البنوك التي تعرضت لها العديد من المؤسسات والبنوك العالمية أدى إلى ضرورة إيجاد حل لهذه الأزمات حتى لا يفقد مستخدمو المعلومات المحاسبية الثقة في مخرجات هذه المؤسسات، لذلك، وجد الباحثون أن أحد الوسائل المهمة في الحد من الاحتيال والفساد المالي هو وجود المحاسبة القضائية (Yusuf, 2022 & Hajjat, 2024). ويمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنّها مزيج منظور من أدوات المحاسبة والتدقيق التي تسعى لخدمة العناصر الخمسة للحكومة وجعل المؤسسات تنمو وتطور بفعالية وفقاً لمعايير الكفاءة والفعالية. ولتحقيق الشفافية في القوائم المالية لا بد من تطبيق المحاسبة القضائية (ALShehab, 2025 & Rehman, 2021). لذلك برزت الحاجة إلى المحاسب القضائي لاستعادة ثقة المستثمرين والمساهمين في مجال المحاسبة والأعمال الرقابية، كما تعرف المحاسبة القضائية بأنّها وسيلة لتقليل الفجوة في أنظمة التدقيق والمحاسبة بسبب الأذلة الإثباتية التي تمتلكها والتي تحصل عليها بطريقة علمية وقانونية. كما تعرف أيضاً كأداة لحل النزاعات بين المساهمين حتى يتمكنوا من المساهمة بخبراتهم في مساعدة القضاء على تحقيق العدالة (Navarrete, 2021 & Abdul-Baki, 2022). إذن يمكن القول أن المحاسبة القضائية هي اداة تخدم أصحاب المصالح والمستثمرين والإدارة من أجل اتخاذ قراراتهم بكل ثقة كون المعلومات المحاسبية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

ثانياً: أهمية المحاسبة القضائية ومبررات استخدامها

ظهر الاهتمام بالمحاسبة القضائية بسبب الفساد المالي وال الحاجة إلى دعم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية. وتكمّن أهمية المحاسبة القضائية في العديد من الأسباب.(Pilonato, 2022)

1. المحاسبة القضائية تدمج بين المحاسبة والقانون وبالتالي ستساعد في تقديم تحقيقات أعمق في القضية القانونية والفساد المالي.
2. يساهم في رفع كفاءة وفعالية عمل المحاسب والمدقق وبالتالي يطمئن أصحاب المصلحة بشأن الشكوك التي تساورهم حول وجود الاحتيال أو الفساد المالي من قبل الذين يعدون القوائم المالية.
3. يساهم في وجود محاسب قانوني يعتبر مستشاراً أو مراجعاً دقيقاً بمدى أوسع في التحقيق في أسباب الفساد المالي مقارنة بالمراجع الخارجي.
4. المحاسبة القضائية تساعده في تقليل الفجوة في التوقعات بين ما يفعله المحاسبون للسيطرة على الاحتيال وما هو متوقع منهم.
5. بسبب العيوب في عملية التدقيق التقليدية، أصبحت غير قادرة على اكتشاف حالات الاحتيال المالي في البيانات المالية.

ثالثاً: مسؤوليات المحاسب القانوني

يمتلك المحاسب القانوني مجموعة من المسؤوليات الرئيسية (Tekavčič, 2021 & Ozili, 2025):

1. تعزيز الرقابة الداخلية.
2. إجراء مراجعة شاملة للسجلات المالية: يشمل ذلك التحقق من خلفية العملاء والموردين وأصحاب المصلحة لتحديد المخاطر المحتملة.
3. الكشف عن الاحتيال من خلال تحليل البيانات لاكتشاف المعاملات الاحتيالية والمشبوهة.
4. التتحقق والتخلص: من خلال إجراء تحقيقات شاملة لكشف أي احتلال من خلال جمع الأذلة المالية ومقابلة الشهود.
5. التحليل الرقمي وتحليل البلوكشين: يُستخدم التحليل الرقمي لتحليل واستخراج البيانات الإلكترونية، ويُستخدم تحليل البلوكشين لتعزيز شفافية العمليات المالية وكشف الاحتيال.

رابعاً: الخدمات التي يقدمها المحاسب القضائي

1. دعم التقاضي: يتم ذلك من خلال تقديم القضية الاقتصادية، حيث يجمع المحاسب القانوني الأطراف المعنية في النزاعات القانونية ويساعد في حل هذا النزاع. هنا يأتي دور المحاسب القانوني كخبير شاهد، على سبيل المثال، الاحتيال في الأوراق المالية الذي يشمل التسوية المالية، تحديد السرقة، التزوير والتأمين. (Shbeilat, 2022 & Aksoy, 2021).
 2. التحقيق واكتشاف الاحتيال من خلال العبث بالسجلات المحاسبية (Shehab, 2022).
 3. تقديم الاستشارات: من خلال تطوير استراتيجية لمنع الاحتيال في الشركات.
 4. الخدمات الاستشارية: هذه هي الخدمات الاستشارية المقدمة في سياق العمل كمستشار مالي ، و وسيط يكشف التلاعب في قيمة الأصول ويحل النزاعات التجارية بين الشركاء والموظفين داخل العمل (Mishra, 2023)
- يظهر موقع edu.org للمحاسبة أن إجراءات المحاسبة الجنائية تتكون من خطوتين (Singh, 2022)
1. خدمات دعم التقاضي: يعمل المحاسبون القانونيون كخبراء شهود أو مستشارين للأطراف المعنية في الدعوى القضائية، غالباً ما يتضمن ذلك تحديد الأضرار المالية أو تقييم المؤسسات أو الأصول وتشمل الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني خلال الدعوى القضائية ما يلي:
 - تدقيق الوثائق لتقدير القضية وتحديد الخسارة المالية
 - الحصول على الوثائق المتعلقة بالقضية لدعمها أو نفيها .
 - مساعدة المحامي في وضع الأسئلة في سياق مالي مفهوم قبل وأثناء المحاكمة.
 - المساعدة في حل المناقشات بين الأطراف المتنازعة. 2. التحقيق: هنا، يستخدم المحاسب القانوني المهارات المحاسبية والأساليب الكمية لإعادة هيكلة البيانات المالية وتحديد ما إذا كان هناك احتيال أو أنشطة مالية غير قانونية، لذا يطلق عليهم أحياناً المحاسبون التحقيقيون. من المتوقع أن يساعد المحاسب القانوني في إعداد البيانات والشهادة كخبير متخصص في مجاله ويساعد في التحقيقات الجنائية والمدنية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية

تعمل الآليات والمؤسسات بشكل رئيسي على حماية موظفيها ومالكيها من خلال إدارة الشركة لذلك، فإن هدف المؤسسات هو دفع المديرين إلى تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء (Battilana et al., 2022) ، و يعرفها (محمد، 2021) بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير لادارة الشركات توضع العلاقة بين المساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة من أجل زيادة كفاءة التدقيق الداخلي وتقليل المخاطر.

ثانياً: مبادئ الحوكمة المؤسسية

- يمكن تلخيص مبادئ الحوكمة المؤسسية هي كما يلي (Al-Andaleeb, 2020, Al-Ajeel 2022):
1. وجود أساس فعال لحوكمة المؤسسات توزع المهام بين الهيئات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
 2. حقوق المساهمين: إطار ممارسة أساليب الحوكمة المؤسسية يضم حقوق المساهمين. حيث يجب أن يكون للمساهمين معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم فهم ووعي بالشؤون المالية.
 3. المساواة بين المساهمين، محلين أو أجانب أو أقلية.
 4. يجب أن يحترم إطار حوكمة المؤسسات الحقوق القانونية لاصحاب المصلحة ويعوضهم عن انتهاك تلك الحقوق.
 5. الإفصاح: الإفصاح في الوقت المناسب، خاصة عن المعلومات الهامة مثل الأداء المالي أو التشغيلي للشركة.
 6. مجلس الإدارة والمسؤوليات: يجب أن يضمن إطار الحوكمة المؤسسية التوجّه الاستراتيجي للشركة ، هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثالثاً: اهداف حوكمة المؤسسات

- هناك العديد من الأهداف المحاسبية والرقابية للحوكمة، بما في ذلك (بهلول، بلخيري 2023)
1. من خلال اتباع المبادئ الأخلاقية، يمكن أن يعزز الالتزام الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عن المنظمة.
 2. إنشاء أنظمة إشراف مناسبة لإدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة هو المفتاح لتحسين مهارات القيادة.

- .3 إنه يحسن تنافسية المؤسسات ويزيد من قيمتها.
- .4 تعليم أرباح الشركات.
- .5 فرض رقابة فعالة على أداء الشركات.
- .6 العمل على الحد من سوء استخدام السلطة لغير المصلحة العامة.
- .7 جذب الاستثمارات، أجنبية كانت أو محلية، وتقليل هروب رأس المال.
- .8 مكافحة الفساد، سواء كان فساداً مالياً أو محاسبياً أو سياسياً.
- .9 العمل على ضمان الشفافية في جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

رابعاً: دور المحاسبة القضائية في تعزيز حوكمة الشركات

يلعب المحاسب القانوني دوراً في تصميم نظام الحوكمة المؤسسية لأنّه يمتلك معرفة قوية بالمتطلبات القانونية والمؤسسية للحكومة، مما يساعد في صياغة نظام حوكمة يتمثل في ما يلي (Singh & Anjali, 2022).

- ضمان تشكيل مجلس إدارة مناسب.
- تحديد المسؤوليات المناسبة للمالك ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالإضافة إلى تحسين نظام المساءلة.
- التوزيع العادل للسلطة بين جميع الأطراف لتحسين تنفيذ الواجبات.
- تطوير مسودة تعريف للسلوك المهني للشركة والموظفين لتعزيز السلوك الأخلاقي وبالتالي تقليل التغاضي عن أي عمل مشبوه لدى المحاسبين المحتملين طرق لإخفاء الاحتيال في البيانات المالية، مثل استخدام السياسات المحاسبية التي تناستهم، أو استخدام البيانات المالية المعدلة، أو استخدام الملفات الإلكترونية المزورة.

خامساً: دور المحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم الشفافية المحاسبية

تعني الشفافية بأنها تقديم معلومات مالية دقيقة وشاملة تخدم جميع الأطراف المعنية بهدف تمكينهم من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة، بمفهوم آخر هي القدرة على توفير بيانات مالية تستوفي معايير الإفصاح بحيث تكون قادرة على الفهم والمقارنة بين الفقرات الزمنية المختلفة (سموم، 2022). ويعرفها (سميرة وفرحات، 2020) بأنها الالتزام بالافصاح الدقيق والكامل عن جميع النشاطات المالية للمؤسسة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة ويحمي حقوق المستثمرين.

ثانياً: عناصر تحقيق الشفافية المحاسبية

ت تكون عناصر الشفافية المحاسبية من ثلاثة عناصر رئيسية تساهمن جميعها في تحقيق الإفصاح الكامل الذي يعزز ثقة مستخدمون التقارير المالية واهم هذه العناصر هي :

1. دقة المعلومات المحاسبية: تعني تقديم معلومات تظهر الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة أي خلو البيانات من التحريف والاختفاء، مما يضمن اتخاذ قرارات صحيحة مبنية على الثقة، وتعكس مدى توافق البيانات مع المبادئ المحاسبية المقبولة (عبد الدايم، 2021).
2. الالتزام بالمعايير المحاسبية: وتعني اعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية او المعايير المحلية، ويضمن هذا الالتزام توحيد المفاهيم المحاسبية وسهولة مقارنة البيانات بين المؤسسات، وبالتالي زيادة مصداقية البيانات المالية على المستوى المحلي والدولي (سامية، 2020).
3. الافصاح الكامل: وتعني الكشف عن المعلومات الضرورية التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين، ويشمل الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، مما يساعد على بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. بمعنى يفترض على المؤسسة تقديم كل المعلومات المالية المهمة التي تؤثر على تقييم الأداء المالي واحتياج المستثمرين (حسن، 2024).

خلاصة الفصل الأول

يمكن تلخيص الفصل باستنتاج وهو وجود علاقة تكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في سبيل تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية ومن أجل تعزيز ثقة مستخدموا المعلومات المحاسبية لابد من توفر العناصر الأساسية لهذه الشفافية وهي دقة المعلومات، الإفصاح الكامل للمعلومات، الالتزام التام بالمعايير المحاسبية. وبالتالي عند تحقق هذه العناصر فانها سوف تدعم القرارات الاقتصادية لمستخدمين تلك المعلومات.

الفصل الثاني :الجانب التطبيقي

أولاً:المتغيرات الديمغرافية

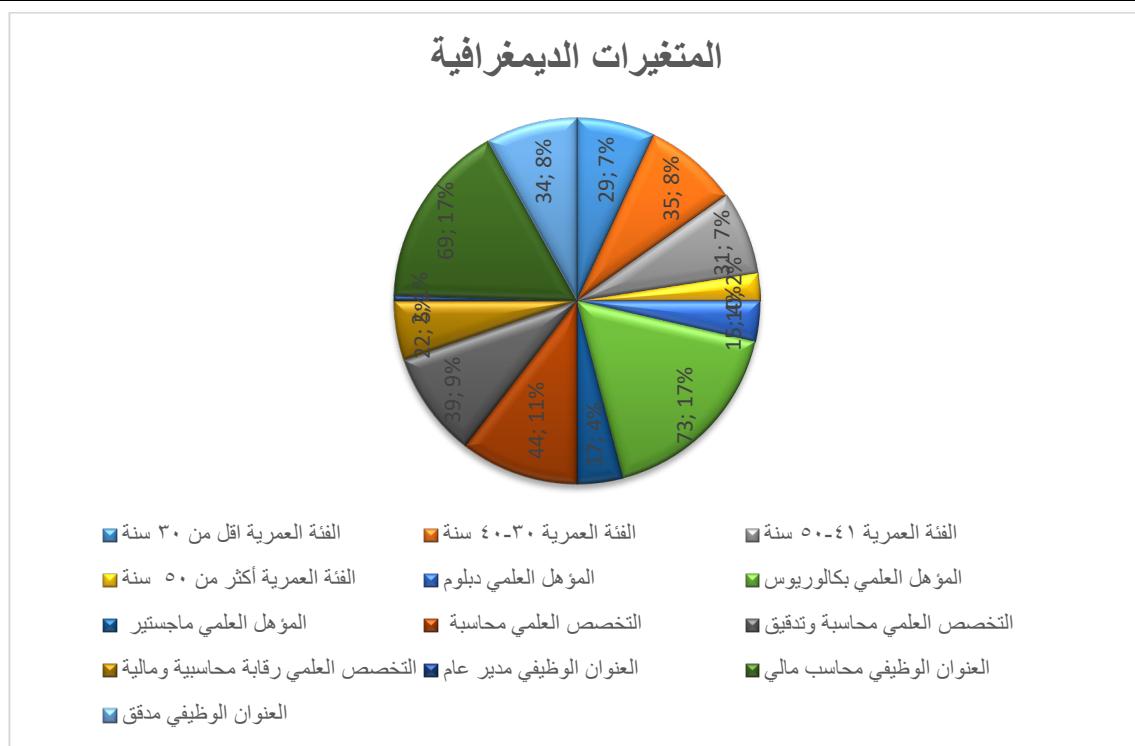
يُقدم الجدول تحليلًا تفصيليًّا لتوزيع المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، حيث يتناول الفئات العمرية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والعناوين الوظيفي، كما يتضمن نتائج اختبار مربع كاي لتحديد الفروقات الإحصائية بين المجموعات المختلفة. بالنسبة للفئة العمرية، فقد توزعت العينة على أربع فئات، حيث كانت الفئة الأكثَر تمثيلًا هي فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة بنسبة (63.33%)، ثم تلتها الفئة العمرية 41-50 سنة بنسبة (29.52%)، ثم الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة (27.62%)، وأخيرًا الفئة العمرية أكثر من 50 سنة والتي شكلت 9.52% من العينة. وقد أظهرت اختبار مربع كاي وجود فروق معنوية بين الفئات العمرية المختلفة عند مستوى دلالة ($p = 0.0281$) ، مما يشير إلى تأثير محتمل للعمر على المتغيرات الأخرى في الدراسة. أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فإن النسبة الأكثَر من العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس ، حيث بلغت نسبتهم (16.19%) في حين حصل (69.52%) من العينة على شهادة الماجستير و (14.29%) يحملون شهادة الدبلوم. وقد أظهرت نتائج اختبار مربع كاي وجود فروقات بين مستويات التعليم المختلفة عند مستوى دلالة ($p = 0.0171$) ، مما يعكس وجود اختلافات جوهرية في التوزيع الأكاديمي للمشاركون، الأمر الذي قد يكون له تأثير على نتائج الدراسة. وفيما يخص التخصص العلمي، فقد كان تخصص المحاسبة هو الأكثَر شيوعًا بين أفراد العينة، حيث بلغت نسبته (41.90%)، يليه تخصص المحاسبة والتدقيق بنسبة (37.14%)، ثم الرقابة المحاسبية والمالية بنسبة (20.95%). ووفقاً لاختبار مربع كاي، فقد تبين وجود فروقات بين التخصصات المختلفة عند مستوى دلالة ($p = 0.0324$) ، مما يشير إلى تباين واضح في توزيع المناصب بين أفراد العينة.

جدول 1 : التكرارات والنسب لمتغيرات الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

مستوى الدلالة P values		اختبار مربع كاي	النسبة المئوية	التكرارات	التفاصيل	المتغيرات
0.0281 ^s	3.343	%27.62	29	اقل من 30 سنة	الفئة العمرية	
		%33.33	35	40-30 سنة		
		%29.52	31	50-41 سنة		
		%9.52	10	أكثر من 50 سنة		
0.0171 ^s	4.238	%14.29	15	دبلوم	المؤهل العلمي	
		%69.52	73	بكالوريوس		
		%16.19	17	ماجستير		
0.0324 ^s	5.147	%41.90	44	محاسبة	التخصص العلمي	
		%37.14	39	محاسبة وتدقيق		
		%20.95	22	رقابة محاسبية ومالية		
0.0264 ^s	3.824	%1.90	2	مدير عام	العنوان الوظيفي	
		%65.71	69	محاسب مالي		
		%32.38	34	مدقق		

المصدر: تم اعداد الجدول باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS

(s) p value ≤ 0.05: يوجد اختلاف معنوي بين المجموعات



شكل رقم ١ المتغيرات الديمغرافية

ثانياً : تحليل الصدق والثبات وكفاية العينة للمتغير المستقل والمتغير التابع

يقدم الجدول تحليلاً لمدى صدق وثبات المتغيرات في الدراسة، بالإضافة إلى تقييم كفاية حجم العينة وقدرتها على تفسير مكونات الظاهرة المدروسة. يعتمد هذا التحليل على معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، ومقاييس كفاية حجم العينة KMO، واختبار مرربع كاي لتقدير ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي، فضلاً عن الجذر الكامن والتباين المفسر لكل متغير. بالنسبة للمتغير المستقل، وهو المحاسبة القضائية والحكومة، فقد تضمن سبع فقرات وحقق معامل كرونباخ قيمة (0.905)، مما يدل على مستوى عالي من الثبات الداخلي. كما بلغت كفاية حجم العينة (0.830)، مما يشير إلى جودة العينة للتحليل العائلي. وقد أظهر اختبار مرربع كاي نتيجة (5.392) بدرجة حرية 6 مع قيمة احتمالية (p=0.028)، مما يعزز من دلالة إحصائية تدعم موثوقية النموذج. أما الجذر الكامن فقد بلغ 3.46، وكان التباين المفسر (93.28%)، مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من التباين الكلي في البيانات. كما تم تحليل المتغير التابع "الشفافية المحاسبية" من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية. البعد الأول الذي يتعلق بدقة المعلومات المحاسبية، تضمن ثلاث فقرات وسجل معامل ألفا كرونباخ (0.917)، مما يدل على ثبات مرتفع للغاية. كما أظهرت كفاية العينة قيمة (0.818)، وحقق اختبار مرربع كاي قيمة (7.094) بدرجة حرية 2 مع دلالة إحصائية عند مستوى (p=0.019)، مما يعزز موثوقية هذا البعد. أما الجذر الكامن فقد بلغ (3.31)، مع تباين مفسر قدره (81.43%)، الذي يشير إلى أن هذا البعد يفسر جزءاً كبيراً من الظاهرة المدروسة. بالنسبة للبعد الثاني، المتعلق بالالتزام بالمعايير المحاسبية، فقد احتوى على أربع فقرات وسجل معامل ألفا كرونباخ (0.884)، مما يشير إلى مستوى عالي من الثبات الداخلي. وبلغت كفاية العينة 0.820، بينما كانت نتيجة اختبار كاي (8.932) بدرجة حرية 3 مع دلالة إحصائية عند مستوى (p=0.027)، مما يدل على ملاءمة البيانات للتحليل. الجذر الكامن في هذا البعد بلغ (6.27)، مع تباين مفسر قدره (84.39%)، مما يعكس قوة تفسيره للمتغير التابع. أما البعد الثالث، المتعلق بتحقيق الإفصاح الكامل، فقد احتوى على خمس فقرات وسجل معامل ألفا كرونباخ (0.872)، مما يدل على مستوى جيد جدًا من الثبات الداخلي. كما بلغت كفاية العينة (0.914)، مما يشير إلى ملاءمة العينة للتحليل، وكانت نتيجة اختبار مرربع كاي (5.028) بدرجة حرية 4، مع دلالة إحصائية تدعم النتائج.

جدول 2: تحليل الصدق والثبات وكفاية العينة للمتغير المستقل والمتغير التابع

المتغير	العدد الفا كرونباخ	الحجم العينة	مرربع كاي	درجة الحرية	الاحتمالية الكامن	القيمة الجذر	المتغير	الجدار	الكتاب
المتغير المستقل (المحاسبة القضائية والحكومة)	7	0.905	0.830	5.392	0.028	3.46	93.28%		

المتغيرات									
الكامل	تحقيق الإفصاح	الالتزام بالمعايير المحاسبية	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	الكتاب	الكتاب
الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب	الكتاب
81.43%	3.31	0.019	2	7.094	0.818	0.917	3	دقة المعلومات المحاسبية	المتغير التابع (الشفافية المحاسبية)
84.39%	6.27	0.027	3	8.932	0.820	0.884	4	الالتزام بالمعايير المحاسبية	
91.38%	5.35	0.015	4	5.028	0.914	0.872	5	دقة المعلومات المحاسبية	المتغير المستقل (المحاسبة القضائية ومبادئ حوكمة المؤسسات)

ثالثاً : المتغير المستقل (المحاسبة القضائية ومبادئ حوكمة المؤسسات)

يُقدم الجدول تحليلًا تفصيليًّا لقرارات المتغير المستقل، من خلال دراسة الأهمية النسبية، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري، والمعدل الحسابي لكل فقرة، بالإضافة إلى توزيع التكرارات وفقًا لمستويات الموافقة المختلفة. يساعد هذا التحليل في التعرف على مدى اتفاق المشاركين حول دور المحاسبة القضائية ومبادئ الحوكمة في تعزيز الشفافية والرقابة المالية داخل المؤسسات. تشير النتائج إلى أن الفقرة الأعلى تقييمًا من حيث الأهمية النسبية كانت "كلما اعتمدت الشركة على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وبرقابة المحاسب القضائي، كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المساهمين بالشركة"، حيث حصلت على أهمية نسبية (95.238%)، ومعامل اختلاف (7.546%)، وانحراف معياري (0.359)، ومعدل حسابي (4.762) يعكس ذلك إجماعًا قوياً بين المشاركين على أن المحاسبة القضائية تلعب دورًا محوريًّا في تعزيز ثقة المساهمين من خلال مراقبة تطبيق مبادئ الحوكمة: تأتي في المرتبة الثانية الفقرة "إن المحاسبة القضائية تعزز عمل اللجان التدقيقية"، حيث حصلت على أهمية نسبية (93.524%)، ومعامل اختلاف (6.822%)، وانحراف معياري (0.319)، ومعدل حسابي (4.676). تدل هذه النتيجة على إدراك المشاركين لأهمية المحاسبة القضائية في دعم اللجان التدقيقية وتعزيز كفاءتها، مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية. أما الفقرة "تعتبر الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات التي تعتمد其 على تأثيرها على جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية" فقد حصلت على أهمية نسبية (90.476%)، ومعامل اختلاف (5.951%)، وانحراف معياري (0.269)، ومعدل حسابي (4.524) يشير ذلك إلى اتفاق كبير بين أفراد العينة حول دور هذه الآليات في تحسين جودة البيانات المالية والحد من الأخطاء المحاسبية. وفيما يتعلق بمدى تأثير المحاسبة القضائية على الحد من الفساد المالي والإداري، فقد حصلت الفقرة "تساهم المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري" على أهمية نسبية (90.095%) ومعامل اختلاف (6.056%)، وانحراف معياري (0.273)، ومعدل حسابي (4.505) يعكس ذلك إدراك المشاركين للدور المهم للمحاسبة القضائية في تقليل حالات الفساد وتعزيز النزاهة في الممارسات المالية. أما الفقرة الأقل تقييمًا من حيث الأهمية النسبية فكانت "إن تطبيق المحاسبة القضائية بوجود مبادئ حوكمة المؤسسات يساعدها على الاعتراف الصريح بحقوق المساهمين"، حيث حصلت على أهمية نسبية (81.905%)، ومعامل اختلاف (4.539%)، وانحراف معياري (0.186) ومعدل حسابي (4.095) يشير ذلك إلى أن بعض المشاركين قد يكون لديهم وجهات نظر مختلفة حول مدى تأثير المحاسبة القضائية في الاعتراف الصريح بحقوق المساهمين، رغم الاتفاق العام على أهميتها في سياقات أخرى. بشكل عام، تعكس النتائج إجماعًا قوياً بين المشاركين حول الدور الفاعل للمحاسبة القضائية ومبادئ الحوكمة، في تحسين الرقابة المالية، وتقليل الفساد، مع تفاوت طفيف في مستويات الموافقة على بعض القرارات. تشير القيم المرتفعة للأهمية إلى أن المحاسبة القضائية تعتبر عنصراً أساسياً في بناء نظام حوكمة فعال يعزز الشفافية والثقة في القوائم المالية.

جدول رقم (3) تحليل التكرارات والأهمية النسبية للمحاسبة القضائية حوكمة الشركات

نوع القرارات	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع			نوع القرارات
								نوع القرارات	نوع القرارات	نوع القرارات	
6	83.238	5.147	0.214	4.162	5	9	1	39	51	ان تطبيق القوانين المحاسبية واللوائح القانونية يمثل مدى التزام الشركة بمتطلبات حوكمة المؤسسات	1

نسبة المقدرة	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف C.V.	%	الانحراف المعياري	معدل من 5	بروم اتفاق بشدة	النكرارات				الفقرات
							غير موافق	موافق	جيد	جيد	
2	93.524	6.822	0.319	4.676	1	1	3	21	79	ان المحاسبة القضائية تعزز عمل المجان التدققية	2
5	86.095	5.303	0.228	4.305	1	4	18	21	61	للمحاسبة القضائية دور في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات والتي تساهمن في رقابة ما يحصل من خلاف بين المساهمن والإدارة	3
7	81.905	4.539	0.186	4.095	4	9	12	28	52	ان تطبيق المحاسبة القضائية بوجود مبادئ حوكمة المؤسسات يساهم في الاعتراف الصريح بحقوق المساهمين	4
3	90.476	5.951	0.269	4.524	1	2	4	32	66	تعتبر الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات التي تعتمدتها الإداره أداة تؤدي الى زيادة دقة المعلومات المحاسبية	5
1	95.238	7.546	0.359	4.762	1	1	3	12	88	كلاً اعتمدت الشركة على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وبمر اقبة المحاسب القضائي كلاً ادى الى زيادة ثقة المساهمين بالشركة	6
4	90.095	6.056	0.273	4.505	2	3	3	29	68	تساهم المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري	7

رابعاً: المتغير التابع (الشفافية المحاسبية)

يُقدم الجدول تحليلًا تفصيليًّا لفقرات المتغير التابع من خلال تقييم الأهمية النسبية، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري، والمعدل الحسابي لكل فقرة، بالإضافة إلى توزيع التكرارات عبر مستويات الموافقة المختلفة. يتناول التحليل ثلاثة محاور رئيسية هي: دقة المعلومات المحاسبية والالتزام بالمعايير المحاسبية. تشير النتائج إلى أن الفقرة الأعلى تقييمًا من حيث الأهمية النسبية كانت "للمحاسبة القضائية دور كبير في اتخاذ قرار توزيع الأسهم بين المساهمين، حيث إنها تغطي الجوانب القانونية والمحاسبية والتدققية"، حيث حصلت على أهمية نسبية (94.857%)، ومعامل اختلاف (7.377%)، وانحراف معياري (0.350)، ومعدل حسابي (4.743). تعكس هذه النتيجة إدراك المشاركين للدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة القضائية في تنظيم عملية توزيع الأسهم وضمان الامتثال للمعايير القانونية والمحاسبية. يقدم الجدول تحليلًا تفصيليًّا لفقرات المتغير التابع من خلال تقييم الأهمية النسبية، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري، والمعدل الحسابي لكل فقرة، بالإضافة إلى توزيع التكرارات عبر مستويات الموافقة المختلفة. يتناول التحليل ثلاثة محاور رئيسية هي: دقة المعلومات المحاسبية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، وتحقيق الإفصاح الكامل.

تشير النتائج إلى أن الفقرة الأعلى تقييمًا من حيث الأهمية النسبية كانت "للمحاسبة القضائية دور كبير في اتخاذ قرار توزيع الأسهم بين المساهمين، حيث إنها تغطي الجوانب القانونية والمحاسبية والتدققية"، حيث حصلت على أهمية نسبية (94.857%)، ومعامل اختلاف (7.377%)، وانحراف معياري (0.350)، ومعدل حسابي (4.743). تعكس هذه النتيجة إدراك المشاركين للدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة القضائية في تنظيم عملية توزيع الأسهم وضمان الامتثال للمعايير القانونية والمحاسبية.

فيما يتعلّق بمحور أهداف أصحاب المصالح، فقد حصلت الفقرة "للمحاسبة القضائية دور في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج" على أهمية نسبية (94.476%)، ومعامل اختلاف (7.293%)، وانحراف معياري (0.345)، ومعدل حسابي (4.724) تدل هذه النتيجة على مدى وعي المشاركون بدور المحاسبة القضائية في تعزيز بيئة استثمارية مستقرة تقلل من المخاطر المالية وتحافظ على تدفق رأس المال المحلي. كما أظهرت الفقرة "للمحاسبة القضائية دور في ضمان حصول أصحاب المصالح على حقوقهم المالية" أهمية نسبية مرتفعة بلغت (93.905%)، مما يشير إلى إجماع المشاركون على أهمية المحاسبة القضائية في تحقيق العدالة المالية والشفافية للمساهمين وأصحاب المصالح. أما فيما يخص محور الحفاظ على حقوق المساهمين، فقد كانت الفقرة "توفر المحاسبة القضائية للمساهمين الحق في الحصول على معلومات مالية ذات صلة بالمؤسسة" من بين الفقرات ذات التقييم المرتفع، حيث حصلت على أهمية نسبية (86.667%)، مما يدل على أهمية الإفصاح المالي في بناء الثقة بين المساهمين وتعزيز الشفافية المؤسسية. من ناحية أخرى، سجلت الفقرات المتعلقة بمشاركة المساهمين في الاجتماعات واتخاذ القرارات، مثل "للمحاسبة القضائية دور في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين" و"تسهيل المحاسبة القضائية للمساهمين المشاركة الفعالة في القرارات المهمة مثل انتخاب وترشيح أعضاء مجلس الإدارة"** أهمية نسبية أقل، حيث بلغت (71.619%) و(70.476%) على التوالي. يشير ذلك إلى أن هناك تفاوتاً في وجهات النظر حول مدى تأثير المحاسبة القضائية على تفعيل مشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الخامسة داخل الشركات.

بشكل عام، تعكس النتائج إجمالاً واضحاً على الدور المهم للمحاسبة القضائية في دعم مبادئ governance، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، الحفاظ على الاستثمارات المحلية، وضمان العدالة المالية لأصحاب المصالح. ومع ذلك، توجد بعض الاختلافات في تقييم مدى مساهمتها في تعزيز مشاركة المساهمين في عملية صنع القرار، مما قد يستدعي مزيداً من البحث حول العوامل المؤثرة على هذا الجانب.

جدول 4: الأهمية النسبية (شفافية المعلومات المحاسبية)

المحاور	الفقرات	النكرارات										بعض المعلومات المحاسبية
		معامل	الرتبة	الأهمية	نسبة الفقرة	النسبة	المعياري	الانحراف	المعدل	من 5	C.V.	
6	88.381	5.446	0.241	4.419	1	1	8	38	57			تساهم المحاسبة القضائية في كشف الممارسات المالية غير القانونية
8	86.857	5.306	0.230	4.343	2	2	7	41	53			تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في تعزيز دقة المعلومات المحاسبية
10	75.429	3.809	0.144	3.771	5	19	8	36	37			الاعتماد على المحاسبة القضائية يساعد في الحد من الممارسات الاحتيالية
5	92.000	6.712	0.309	4.600	1	2	8	16	78			تساهم المحاسبة القضائية في تعزيز الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية
2	94.476	7.293	0.345	4.724	1	1	4	14	85			للمحاسب القضائي دور في مراجعة مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية

المحاور	الفقرات	التكارات										
		معامل الهمية	رتبة الفقرة	النسبة %	معامل C.V.	الاختلاف المعياري	المعدل من 5	انحراف المعياري	معامل بـ%	معامل بـ%	معامل بـ%	معامل بـ%
3	93.905	7.530	0.354	4.695	1	5	1	11	87	تطبيق المحاسبة القضائية يقلل من تلاعب المحاسبين المخالف للمعايير	المحاسبة القضائية دور في كشف المعلومات المالية غير المعلنة	
4	93.333	7.438	0.347	4.667	1	3	7	8	86	تساهم حوكمة المؤسسات على فرض رقابة على مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية		
9	86.667	5.208	0.226	4.333	1	2	9	42	51	للمحاسبة القضائية دور في كشف المعلومات المالية غير المعلنة		
11	71.619	2.871	0.103	3.581	3	19	26	28	29	ان تطبيق المحاسبة القضائية تضمن الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الأهمية الجوهرية		
7	87.619	5.675	0.249	4.381	1	4	1	47	52	من مبادئ الحوكمة تطبيق الشفافية والتي تفرض الإفصاح المالي الكامل		
12	70.476	2.911	0.103	3.524	2	24	24	27	28	ان مجلس الادارة ولجان التدقيق يرافقون الإفصاح المالي وفقاً لمبدأ الحوكمة		
1	94.857	7.377	0.350	4.743	1	1	3	14	86	الجمع بين المحاسبة القضائية والحكومة يعزز الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين		

خامساً: معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث

يُقدم الجدول تحليلًا لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين بهدف قياس العلاقة بينهما ومدى قوتها واتجاهها. تشير القيم المدرجة إلى معامل الارتباط وقيمة الدلالة الإحصائية (P value) لكل محور من محاور المتغير التابع.

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين كل من المحاسبة القضائية والحكومة ودقة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.9028) مع قيمة دلالة (P = 0.0172)، أما بالنسبة الالتزام بالمعايير المحاسبية، فقد أظهر معامل ارتباط قدره (0.8731) مع قيمة دلالة (P = 0.0306)، مما يعكس وجود علاقة قوية بين المحاسبة القضائية مما يسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح ويؤدي إلى توفير بيئة مالية أكثر شفافية وعدالة. وفيما يتعلق بمحور تحقيق الإفصاح الكامل، فقد كان معامل الارتباط (0.8202) مع قيمة دلالة (P = 0.0257)، مما يدل

على وجود علاقة إيجابية واضحة ويعكس ذلك دور المحاسبة القضائية في ضمان الإفصاح المالي العادل، والحد من المخاطر، وتعزيز ثقة المساهمين في قرارات الشركة المالية والإدارية بصورة عامة، تُشير النتائج إلى أن جميع معاملات الارتباط كانت إيجابية قوية، كما أن قيمة P -value كانت أقل من 0.05، مما يؤكد أن هذه العلاقات معنوية من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (5) معامل ارتباط بيرسون

المحاسبة القضائية والحكمة		المتغير المستقل	المتغير التابع
قيمة الدلالة P value	معامل بيرسون Pearson correlation		
0.0172*	0.9028	دقة المعلومات المحاسبية	شفافية المعلومات المحاسبية
0.0306*	0.8731	الالتزام بالمعايير المحاسبية	
0.0257*	0.8202	تحقيق الإفصاح الكامل	

سادساً: تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام الانحدار الخطى البسيط

يُقدم الجدول تحليلًا لمدى تأثير المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام الانحدار الخطى البسيط، وذلك لقياس العلاقة السببية بين المتغيرين وتحديد قوة التأثير. تشير النتائج إلى أن معامل التحديد R^2 بلغ 0.895، مما يدل على أن 89.5% من التغيرات في شفافية المعلومات المحاسبية يُفسرها المتغير المستقل (المحاسبة القضائية والحكمة)**. وتعتبر هذه القيمة مرتفعة، مما يعكس التأثير القوي بين المتغيرين. أما بالنسبة إلى قيمة F المحسوبة (4.041)، فقد تجاوزت F الجدولية (3.940) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (104,1)، مما يدل على دلالة معنوية للنموذج المستخدم في التحليل. يشير هذا إلى أن النموذج الإحصائي مناسب ويعطي نتائج موثوقة في تفسير العلاقة بين المتغيرين. وفيما يخص اختبار t، فقد بلغت قيمة t المحسوبة (2.028)، وهي أعلى من t الجدولية (1.983)، مما يشير إلى أن التأثير معنوي عند مستوى دلالة P = 0.0194، أي أقل من 0.05، مما يعزز من صحة الفرض القائل بأن المحاسبة القضائية والحكمة تلعبان دوراً كبيراً في تحسين شفافية المعلومات المحاسبية. من ناحية أخرى، نجد أن قيمة الثابت B_0 بلغت 0.984، بينما كان معامل الانحدار B_1 للمحاسبة القضائية والحكمة 1.967، مما يعني أنه لكل وحدة زيادة في المحاسبة القضائية والحكمة، تزداد الشفافية المحاسبية بمقدار 1.967 وحدة، مما يعكس العلاقة الإيجابية والقوية بين المتغيرين. بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن المتغير المستقل يؤثر بشكل إيجابي ومهم على تحقيق الشفافية المحاسبية.

جدول رقم (6) الانحدار الخطى البسيط

المتغير التابع (شفافية المعلومات المحاسبية)						المتغيرات	
مستوى الدلالة P value	الاختبار T	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	الثابت			
				B1	B0		
0.0194*	2.028	4.041	0.895	1.967	0.984	المتغير المستقل (المحاسبة القضائية وحكومة الشركات)	
$3.940 = (104,1)$				قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (104,1)			
$1.983 = (104,1)$				قيمة t الجدولية عند مستوى حرية (104,1)			
$N = 105$							

سابعاً: إثبات الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أن هناك تأثيراً لتطبيق المحاسبة القضائية والحكمة على تحقيق الشفافية المحاسبية. ووفقاً للشكل، فإن معامل الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع ككل يبلغ (0.893)، وهو معامل أثر مرتفع يُشير إلى وجود علاقة قوية وإيجابية. هذه النتيجة تدل على أن المحاسبة القضائية والحكمة تساهمن بشكل مباشر في زيادة الشفافية من خلال تحسين الإفصاح المالي، وتقوية آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات.

إثبات الفرضيات الفرعية:

1. تأثير تطبيق المحاسبة القضائية والحكمة على دقة المعلومات المحاسبية:

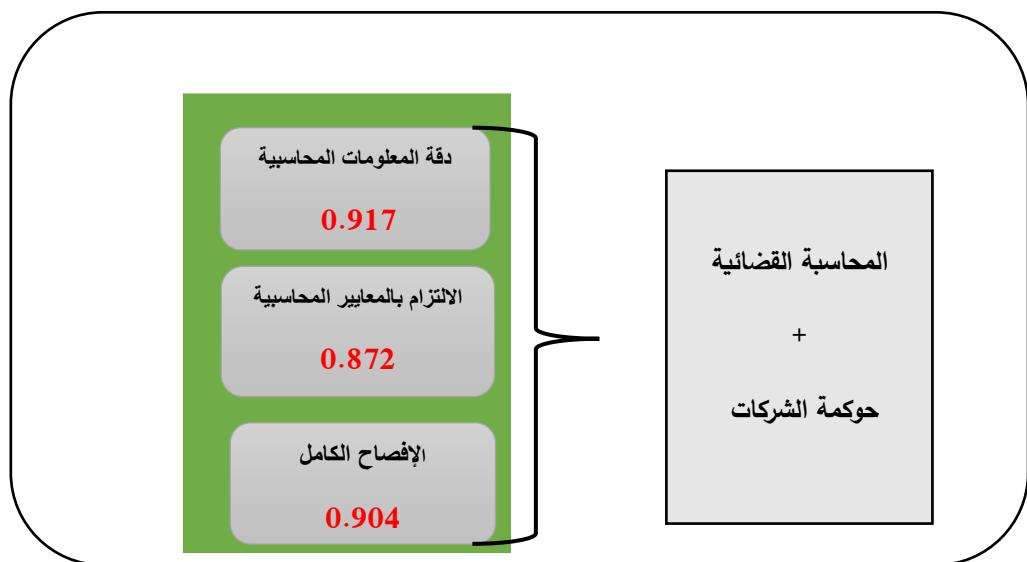
تشير نتائج التحليل إلى أن هناك ارتباطاً قوياً، حيث بلغ معامل الأثر (0.917)، وهو أعلى معامل أثر بين المحاور الثلاثة. يوضح ذلك أن المتغير المستقل يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

2. تأثير تطبيق المحاسبة القضائية والحكومة على الالتزام بالمعايير المحاسبية:

تظهر النتائج أن معامل الأثر بين المستقل والمتغير التابع (الالتزام بالمعايير المحاسبية) بلغ (0.872)، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي أن وجود نظام محاسبة قضائية والحكومة يُسهم في بناء الثقة بين أصحاب المصالح ويحد من الممارسات الاحتيالية داخل المؤسسات.

3. تأثير تطبيق المحاسبة القضائية والحكومة على الإفصاح الكامل:

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغير المستقل وتحقيق الإفصاح الكامل، فقد بلغ معامل الأثر (0.904)، مما يشير إلى تأثير كبير وإيجابي. يؤكد هذا التحليل أن تطبيق المحاسبة القضائية والحكومة يعزز حقوق المساهمين من خلال ضمان الإفصاح المالي الشفاف، وحماية أموال المستثمرين من التلاعب، وضمان توزيع الأرباح بعدلة. بشكل عام، ثبتت نتائج التحليل صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن تطبيق المحاسبة القضائية والحكومة له تأثير مباشر على تحقيق الشفافية المحاسبية.



شكل 2: أثر (المحاسبة القضائية والحكومة) على (شفافية المعلومات المحاسبية)

خلاصة الفصل الثاني

يمكن صياغة خلاصة الفصل الثاني من خلال الشكل رقم (2) والذي يبين الأثر الكبير للمتغيرين المحاسبة القضائية والحكومة على كل عنصر من عناصر تحقيق الشفافية المحاسبية. ومن أكثر العناصر أثراً هو دور المتغيرين المستقلين في تحقيق الدقة في المعلومات المحاسبية والذي بلغ (0.917) ويليه عنصر الإفصاح الكامل بنسبة أثر (0.904)، ثم يليه عنصر تحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبية بنسبة (0.872).

الاستنتاجات

1. تلعب المحاسبة القضائية والحكومة دوراً تكاملياً هاماً في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية، مما يسهم في تقليل المخاطر المالية من خلال تحسين مستوى الإفصاح المالي.
2. أظهرت النتائج أن تطبيق المحاسبة القضائية يعزز الامتثال لأنظمة القوانين ويساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية.
3. تسهم المحاسبة القضائية والحكومة في تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين والجهات التنظيمية في التقارير المالية والممارسات المحاسبية للمؤسسات.
4. أكدت الدراسة أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً محورياً في تقليل هروب رؤوس الأموال المحلية من خلال توفير بيئة مالية مستقرة وموثوقة تعزز الاستثمارات داخل الدولة.

المقترحات

1. يتطلب تعزيز التشريعات المحاسبية في العراق اعتماد المحاسبة القضائية كأداة رئيسية في حوكمة الشركات، بالإضافة إلى تطبيق معايير محاسبية دولية لضمان الامتثال الفعال.
2. من الضروري تطوير برامج تدريبية تستهدف المحاسبين والمراقبين الماليين لزيادة الوعي بأهمية دور المحاسبة القضائية وتأثيرها على تطبيق مبادئ الحوكمة.
3. يجب تفعيل دور الجهات الرقابية والمؤسسات المحاسبية في مراقبة المؤسسات لضمان الالتزام بمعايير المحاسبة القضائية.
4. يتبعن على المؤسسات تقديم تقارير مالية دورية مدققة من قبل محاسبين قضائيين معتمدين، مما يعزز الإفصاح المالي ويحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
5. ينبغي تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات حول المحاسبة القضائية لتطوير استراتيجيات مبتكرة تعزز من تطبيقها في بيئات مختلفة.

المصادر العربية

البحوث العلمية

- ابو العلا & محمد عبدالعزيز محمد (2025) أثر قدرة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية الدور التكاملي للمحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات في اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجاري*. 6(1), 655-708.
- حسن، نذيره عبد الرحمن عبد الله ، د. الفاتح الأمين عبدالرحيم (2024) معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام بالسودان وأثرها في تعزيز شفافية التقارير المالية.(دراسة ميدانية، وزارة المالية ولاية كسلا). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. 16-1(7).
- سمسوم و صليحة (2022) تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية—دراسة ميدانية. *Recherchers économiques manageriales*, 16(2), 305-327.
- سميرة، دواو و فرحت (2019) الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية مجلة العلوم الإدارية والمالية 11-27(1), 3-.
- عبد ، فضل الله احمد عبد (2021) دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراق للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 16(56), 122-134.
- عبدالدaimy & عبدالجليل حسن (2021) دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية). *مجلة البحوث المالية والتجارية* 22، العدد الثاني-الجزء الأول)، 549-578.
- محمد ، الهلة. (2021) دور استخدام آليات حوكمة الشركات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية. المقربي للدراسات الاقتصادية والمالي. 5(1), 376-395.
- وليد حسين حسين (2025) أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة معلومات التقارير المالية (دراسة ميدانية على بعض المصادر والمؤسسات السودانية بولاية البحر الأحمر وكسلا). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية* 9(3), ملحق, 62-77.

الرسائل الجامعية

- البالوي ،سوسن عبد طاهر (2023) أثر المحاسبة القضائية وحوكمة المؤسسات والعلاقة بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات العراقية رسالة ماجستير قسم العلوم المحاسبية والمالية جامعة الشرق الأوسط.
- هلول ،نهاد و نور الهدى بلخيري (2023) حوكمة الشركات. رسالة ماجستير تخصص قانون اعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المصادر الأجنبية

- Abdul-Baki, Z. (2021) The role of accounting in conflicts resolution: The case of PwC's forensic audit of the Nigerian National Petroleum Corporation. *Managerial Auditing Journal*, 36(2), 261-279.<https://doi.org/10.1108/MAJ-03-2018-1835>
- Aksoy, T., & Uzay, S (2021) Relationship between Fraud auditing and Forensic accounting. In *Auditing Ecosystem and Strategic Accounting in the Digital Era: Global Approaches and New Opportunities* (pp. 127-146). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72628-7_6

- Al Shehab, N. A. (2022) Under the COVID Pandemic: Is It the Springtime for Forensic Accounting Field to Blossom? In Artificial Intelligence and COVID Effect on Accounting (pp. 11-32). Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-19-1036-4_2
- Al-Ajeel, O. S. (2022) The impact of implementing corporate governance on improving the quality of accounting information and rationalizing decisions in the era of digitalization: An applied study on the Kuwaiti stock market. Scientific Journal for Financial and Administrative Studies and Research, 13(2)
- Al-Andaleeb, Z. A. (2020) Corporate governance of state-owned enterprises: A theoretical perspective (Doctoral dissertation, Queen's University Belfast). Queen's University Research Portal.
- Ali, N., & Khan, K. I. (2022) Corporate governance, financial accounting information and control mechanisms: a way to combat corruption. Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, 8(1), 197-208.
- Alzoubi, A. B. (2025) Maximizing internal control effectiveness: the synergy between forensic accounting and corporate governance. Journal of Financial Reporting and Accounting, 23(1), 404-416.<https://doi.org/10.1108/JFRA-03-2023-0140>
- Battilana, J., Obloj, T., Pache, A.-C., & Sengul, M. (2022) Beyond shareholder value maximization: Accounting for financial/social trade-offs in dual-purpose companies. Academy of Management Review, 47(2), 237-258. <https://doi.org/10.5465/amr.2019.0386>
- Ghader, M. Y., & Abd Alhusyn, S. H. (2022) The Role of External Oversight Bodies in Curbing Financial and Administrative Corruption (Analytical Study on The Iraqi Republic) Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 24, Issue 1
- Hajjat, E., Alzoubi, M., Al-Othman, L., Wedyan, L. a., & Hayajneh ,O. (2024) The Role of Forensic Accounting in Enhancing Financial Transparency and Minimizing Fraud in Jordanian Institutions. International Journal of Industrial Engineering & Production Research, 35(3), 1-10. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2022.16.3.1323>
- Mishra, S. K., & Kushwaha, H. (2023) Managing litigation risk through business legal expense insurance: Facilitators and inhibitors for MSMEs. IIMB Management Review, 35(1), 57-70. <https://doi.org/10.1016/j.iimb.2023.04.002>
- Navarrete, A. C., & Gallego, A. C. (2022) Forensic accounting tools for fraud deterrence: a qualitative approach. Journal of Financial Crime, 30(3), 840-854.
- Ozili, P. K. (2025). Forensic accounting research around the world. Journal of Financial Reporting and Accounting, 23(1), 128-153. <https://doi.org/10.1108/JFRA-02-2023-0106>
- Pilonato, S. (2022). Accounting can support a “sustainable” corruption network: a case analysis. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 34(1), 120-138.<https://doi.org/10.1108/JPBAFM-11-2019-0172>
- Rehman, A., & Hashim, F. (2021). Can forensic accounting impact sustainable corporate governance?. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 21(1), 212-227. <https://doi.org/10.1108/CG-06-2020-0269>
- Shbeilat, M. ,& Alqatamin, R. M. (2022) Challenges and forward-looking roles of forensic accounting in combating money laundering: Evidence from the developing market) . Journal of Governance and Regulation, 11(3). <https://doi.org/10.22495/jgrv11i3art10>
- Singh, N. and Anjali(2022) Integration of forensic accounting with corporate governance: A weapo to combat financial frauds . World Journal of Advanced Research and Reviews, 16(3), 299-307.
- Tekavčič, M., & Damijan, S. (2021) Forensic Accounting vs Fraud examination: Roles, Importance and Differences. Journal of Forensic Accounting Profession, 1(2), 29-47. <https://doi.org/10.2478/jfap-2021-0007>
- Yusuf, M., & Harefa, K. (2022) Forensic accounting and compliance audit to reduce the number of financial fraud in local government. In 2nd International Conference of Strategic Issues on Economics, Business and, Education (ICoSIEBE 2021) (pp. 18-29). Atlantis Press.<https://doi.org/10.2991/aebmr.k.220104.003>